

دراسة وتحليل لبحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية العدد (45) إبريل 2024م

المسؤولية الجنائية للممارس الصحي وفق نظام مزاوله المهن الصحية السعودي ولائحته التنفيذية

الدكتور حسن الزهراني

العنوان:

- العنوان يعكس مدى أهمية معالجة موضوع المسؤولية الجنائية للممارسين الصحيين في المملكة العربية السعودية، وخاصةً في ظل تطور القوانين والأنظمة التي تحكم هذا المجال.

ملخص البحث:

- ملخص البحث يتناول مسؤولية الممارسين الصحيين في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام مزاوله المهن الصحية ولائحته التنفيذية.
- يوضح البحث كيفية تطبيق القوانين واللوائح لحماية حقوق المرضى ومنع التجاوزات أو الأخطاء الطبية.
- يتطرق البحث إلى الأسس الشرعية للمسؤولية الجنائية وأبعادها المختلفة سواء كانت مدنية، جنائية أو تأديبية.

المقدمة:

- المقدمة توضح أهمية المهن الصحية وقربها من حياة الناس، وتشير إلى دور النظام السعودي في تنظيم المهنة للحفاظ على حقوق المرضى وضمان الجودة في تقديم الخدمات الصحية.

مشكلة البحث:

- مشكلة البحث تدور حول كيفية تعامل النظام السعودي مع الأخطاء الطبية، ومدى فعالية القوانين في محاسبة الممارسين الصحيين عن الأخطاء التي قد تحدث أثناء العمل الطبي.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

- أهمية البحث تكمن في تسليط الضوء على دور الأنظمة القانونية في المملكة في حماية المرضى وضمان التزام الممارسين الصحيين بالمعايير المهنية

الأهمية العملية:

- يساهم البحث في توضيح كيفية تعامل النظام السعودي مع الأخطاء الطبية، وما يترتب على الممارسين من مسؤوليات قانونية في حال حدوث تجاوزات.

أهداف البحث

- تحليل النظام السعودي الخاص بمزاولة المهن الصحية.
- دراسة المسؤولية الجنائية للممارسين الصحيين وفق هذا النظام.
- توضيح الحقوق والواجبات المترتبة على الممارسين الصحيين والمرضى.
- اقتراح تحسينات على النظام لضمان تطبيق أفضل.

الأسلوب الإحصائي ومنهجية البحث:

- لا يعتمد البحث على التحليل الإحصائي، بل يستند إلى التحليل الاستقرائي القانوني لنصوص الأنظمة واللوائح المتعلقة بمزاولة المهن الصحية.

أُسْئَلَةُ الْبَحْثِ:

- الأُسْئَلَةُ تَرْكُزُ عَلَى تَحْدِيدِ الْمَسْئُولِيَةِ الْجَنْائِيَةِ لِلْمَمَارَسِ الصَّحِيِّ، وَكَيْفِيَةِ تَعَامُلِ النِّظَامِ السَّعُودِيِّ مَعَ الْأَخْطَاءِ الطِّبِّيَةِ، وَالْأَلْيَاتِ الْقَانُونِيَةِ لِتَطْبِيقِ الْعُقُوبَاتِ.

مَجْتَمَعُ الْبَحْثِ

- الْمَنْهَجِيَّةُ كَانَتْ تَعْتَمِدُ عَلَى التَّحْلِيلِ الْإِسْتِقْرَائِيِّ وَالْقَانُونِيِّ لِلنُّصُوصِ الْقَانُونِيَةِ

مُتَغَيِّرَاتُ الْبَحْثِ

- الْمُتَغَيِّرُ الْمُسْتَقِلُّ: الْمَسْئُولِيَةُ الْجَنْائِيَّةُ.

- الْمُتَغَيِّرُ التَّابِعُ: الْأَخْطَاءُ الطِّبِّيَّةُ.

مِصْطَلَحَاتُ الْبَحْثِ

- الْمِصْطَلَحَاتُ تَعَكِّسُ إِطَارَ الْبَحْثِ فِي الْمَسْئُولِيَةِ الْجَنْائِيَةِ لِلْمَمَارَسِ الصَّحِيِّ وَتُوضِّحُ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ الْقَوَانِينِ وَالْمَمَارَسَاتِ الْمِهْنِيَّةِ فِي النِّظَامِ السَّعُودِيِّ.
- كُلُّ مِصْطَلَحٍ يَلْعَبُ دَوْرًا فِي تَحْدِيدِ كَيْفِيَّةِ مَسْأَلَةِ الْمَمَارَسِ الصَّحِيِّ قَانُونِيًّا فِي حَالَةِ حَدُوثِ أَخْطَاءٍ طَبِّئِيٍّ أَوْ مَخَالَفَاتٍ.

خَطَّةُ الْبَحْثِ

- الْبَحْثُ يَتَضَمَّنُ عِدَّةَ فُصُولٍ، كُلُّ فَصْلٍ يَعْالِجُ جَانِبًا مِنَ الْمَسْئُولِيَةِ الْجَنْائِيَّةِ.
- تَبْدَأُ الْخَطَّةُ بِتَعْرِيفِ مَفْهُومِ الْمَسْئُولِيَةِ الْجَنْائِيَّةِ بِشَكْلِ عَامٍ، وَالْمَسْئُولِيَةِ الْجَنْائِيَّةِ لِلْمَمَارَسِ بِشَكْلِ خَاصٍّ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى تَوْضِيحِ أَسَاسِ الْمَسْئُولِيَةِ الْجَنْائِيَّةِ لِلْمَمَارَسِ الصَّحِيِّ وَصُورِ الْجَرَائِمِ وَالْعُقُوبَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا.

الْخَاتَمَةُ وَالنَتَائِجُ:

- الْخَاتَمَةُ تُلَخِّصُ النَتَائِجَ الَّتِي تَمَّ التَّوَصُّلُ إِلَيْهَا فِي الْبَحْثِ، وَهِيَ أَنَّ النِّظَامَ السَّعُودِيَّ يُوَفِّرُ إِطَارًا قَانُونِيًّا مُتَكَامِلًا لِحِمَايَةِ الْمَرْضَى وَتَنْظِيمِ مَزَاوِلَةِ الْمِهْنِ الصَّحِيَّةِ.

- هناك حاجة إلى تحسينات وتعديلات لضمان فعالية أكبر في التعامل مع الأخطاء الطبية.

المقترحات:

- تطوير لوائح أكثر تفصيلاً حول الأخطاء الطبية والعقوبات.
- تشجيع مراجعة دورية للنظام لتحديثه بما يتناسب مع المستجدات الصحية والتقنية

المراجع

- المراجع تشمل النظام الأساسي لمزاولة المهن الصحية ولائحته التنفيذية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الأبحاث القانونية الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الجنائية الطبية.

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الاول

221002181